

# المجتمع السعودي أمام اختبار إسقاط الولاية عن النساء

## إسقاط الولاية يمنح الفرصة لجيل جديد من النساء للانفتاح على العالم بعيدا عن قيود المجتمع



### طريق مفتوح

ومحدودة خياراتك في الحياة لا تنسى المعاناة.

وأفادت جواهر على تويتر "انتشار التحذير من 'العقوق' بعد إسقاط الولاية، سببه ليس فقط التمييز ضد الأنثى أو سوء ظن، السبب الحقيقي الذي يعرفونه أنه فعلا ثقافتنا الذكورية المترسخة عند فئة من الإباء والأمهات كانت واقفة في طريق حرية البنات حتى في آتفه خصوصياتهن، وعندما أنصفهن القانون أخيرا خافوا أن يأخذن حريتهن وسموهن عقوقاً".



الأميرة ريماء بنت بندر آل سعود

**التحديات تدعو للانخراط المتوازي بين المرأة والرجل في مجتمعنا إنما مقارنة تاريخية لتحقيق المساواة**

وقال حقوقيون "قضايا تمكين المرأة لم تعد مثيرة للجدل كما كانت في السابق في المجتمع، فالمرأة الآن تخطف هذه المرحلة لتدخل مرحلة جديدة، نحن نريد عدالة في الفرص لا مساواة وتفعل لادوار المرأة بما يعزز رؤية المملكة 2030 حول التوازن بين الجنسين".

وأكدوا أن تقييد سفر المرأة بإذن الولي يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية القائمة على المساواة والعدالة بين الجنسين، وإعطاء الأهلية الكاملة للمرأة، وعدم فرض الوصاية عليها أو معاملتها كقاصر أو تطبيق أي شكل من أشكال التمييز ضدها.

وتداول مستخدمون في تويتر وسم #لاولاية\_على\_سفر\_المرأة، وكتبت سيدة الأعمال السعودية منى أبوسليمان في تغريدة "تخلت نساء عن أحلامهن بسبب عجزهن عن مغادرة البلد لأي سبب كان.. للدراسة في الخارج أو لفرصة عمل أو حتى للهروب إذا رغبن بذلك".

وتابعت "هذا التغيير يعني أن النساء أصبحن يتحكمن بشكل كامل بمصيرهن". وتشهد السعودية حملة إصلاحات قانونية وتغييرات ثقافية واجتماعية هي الأكبر في تاريخها المعاصر. وقالت كريستين ديوان من معهد دول الخليج العربي في واشنطن إن "هذه التغييرات ستثير حتماً مخاوف لدى الأسر السعودية.. ربما لن تسعى الحكومة بعد ذلك إلى إعادة هؤلاء النساء رغماً عنهن، مع انتهاء القيود".

وقالت منى أبوسليمان وهي من الأسماء السعودية المعروفة على مواقع التواصل الاجتماعي ومقدمة برامج سابقة، "بنشأ جيل من الفتيات يتمتعن فيه بحرية ومساواة تامة مع أشقائهن". "وبعداً أصبحوا نشأوا بأفكارهم وتطرفهم وبعد أن لفظهم المجتمع، يتفقون في غفهم المظلمة على عبارة "لن نترك الساحة لهم" فيعملون باستماتة على بث الفتن ضد التغيير وتحريك مكان الجهل في العقول المتكلسة ضد رؤية 2030 إلا يعلم هؤلاء أن "الساحة" أصبحت أوسع وأشمل من أن تحكركم بالفكر الأوحده".

وأضافت "الولاية سقطت على حياة جديدة لك كائنتي لا تسمح أحداً بأن يحدد خياراتك المستقبلية ولا تسمح للأفكار الذكورية بأن تواصل قمعها لمرتكب هذه فرصتك الثمينة استغلها جيداً، حتى وإن غضب من حولك، تذكرني دائماً قمعهم وعدم رحمتهم لضعفك

ولبناتهن. مستقبل لا يكف فيه مواطنات من الدرجة الثانية". كما قالت "لم نعد نرغب أنا وصيدقاتي السعوديات، والعديد من النساء السعوديات، في تاطيرنا في صورة نساء يعشن في ظروف خاصة تنقصهن الحقوق التي تتمتع بها النساء في كل أنحاء العالم. وهذا التوجه الجديد يضعنا كنساء في مكان نحقق فيه نواتنا ونكتسب الثقة في قدرتنا على العناية بأنفسنا".

وأوضحت شلهوب قائلة "يعد الأمر ازدياداً للمرأة التي تترك حياتها لتربية ابن ثم لا تستطيع السفر لاحقاً من دون إنيته، كما يعد الوضع أيضاً مثيراً للسخرية في مجتمع تؤكد ثقافته بشدة على احترام الوالدين".

ولفتت إلى أن الأمر يصبح أكثر سوءاً عندما لا يكون للمرأة قريب ذكر مؤهل لولاية الأمر كاب أو زوج أو أخ أو ابن. ففي هذه الحالة فإن المطلقة أو الائمة التي تعيش في مجتمع محافظ للغاية يهيم فيه الرجل على الأسرة قد لا تستطيع الحصول على إذن وتحم من السفر الذي ترغب فيه.

وتساءل العديد من المثقفين عن مدى تقبل المجتمع السعودي المحافظ لهذه التغييرات، وعلق أحدهم قائلاً "حتى الشعوب العربية لم تتحرر بعد من السطوة الأبوية ولن يتغير الحال بمجرد قانون، إعادة كتابة تاريخنا ونقده هو الحل لتقبل الإصلاحات في السعودية وتونس وغيرهما، في ما يتعلق بالفكر التحررية".

وساد المملكة نظام "ولاية الرجل" الذي يجبر المرأة السعودية على الحصول على إذن "ولي أمرها" للقيام بإجراءات عدة. وينص "نظام الولاية" على حاجة النساء لموافقة الرجال من الأقرباء، الزوج أو الأخ أو الأب أو الابن، للتعليم، وتجديد جوازات السفر، ومغادرة البلاد.

ويأتي القرار بعد سنوات من مطالبة منظمات حقوقية ونشطاء في مجال حقوق الإنسان بإنهاء هذا القانون، في وقت تشهد المملكة محاولات للانفتاح.

وترى الإعلامية السعودية وعضو المجلس البلدي بالقطيف، عرفات الماجد، أن أكبر التحديات التي تواجهها المملكة في قضايا حقوق المرأة لا تأتي من الخارج، بل من الداخل، حيث صرحت الماجد "سمو ولي العهد قام بخطوة جبارة، في ظل مجتمع محافظ"، لافتة إلى أن الكثير من السعوديين، وبينهم حتى مسؤولين، يرفضون هذه الإصلاحات لأنهم "لا يفهمونها، ولأن النقاش تمت أدلجته لكي لا يتم استيعاب أهمية هذه الحقوق".

وأكدت الماجد أن الخطوة القادمة تتمثل في "إعادة تنوير العقول لتدرك أهمية هذه القرارات بالنسبة للمرأة والمجتمع".

كما أشارت إلى أن ما تحقق إلى حد الآن من مكتسبات يجب أن يكون تمهيداً لمكتسبات أخرى منها فتح المجال أكثر أمام المرأة للعمل في القطاع الخاص، وتحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، ومنح الأبناء حرية اختيار الحياة التي يرضونها بعد سن 21 بعيداً عن الوصاية.

وتكثف مسؤولون سعوديون أن جوانب كثيرة من نظام الولاية تنبع من ممارسات غير رسمية، مع غياب نصوص قانونية تيسر جنباً إلى جنب مع أحكام الشريعة، حيث تعول الشرطة وسلطات القضاء في أحوال كثيرة على الأعراف الاجتماعية التي تفرض قيوداً على النساء.

وينهوا إلى أن الحقوق الجديدة الممنوحة للنساء في المملكة تعزز إنهاء نظام الولاية الذي يتعرض للانتقادات شديدة، ووصفوها بأنها "تاريخية" لكن ما زال بإمكان الأقارب الذكور إيجاد سبل لسلب هذه الحريات.

كما نبّه خبراء إلى أن الأقارب الذكور لا يزال بإمكانهم منع النساء من تحدي رغباتهم عبر الوسائل القانونية أو السبل غير الرسمية في المملكة المحافظة التي تحتاج إلى بعض الوقت لتغيير وجهات النظر المرتبطة بالمرأة والعادات الاجتماعية.

وقالت هالة الدوسري وهي خبيرة في شؤون حقوق المرأة السعودية ومقيمة في الولايات المتحدة "نحتاج إلى تطبيق هذه القوانين وإنشاء آليات للإبلاغ عندما لا يتم الالتزام بهذه السياسات، فضلاً عن منظمات المراقبة".

وأضافت أن أولياء الأمور ما زال بإمكانهم رفع قضايا التنسوز والتغيب عن المنزل على النساء، وتقر الحكومة بأن عصيان الأبناء جريمة.

وقالت الدوسري "تمثل القضايا، اللتان يُعاقب عليهما بالسجن والجلد، سيطرة الرجال القانونية الأوسع على استقلالية المرأة وثمة حاجة لتفكيكها".

ومن جانبها قالت تمارا ويتيس الباحثة في معهد بروكغنز إنه من المهم بشكل خاص معرفة كيفية تعامل المحاكم السعودية مع طعون أولياء الأمور.

ويتسعر الكثير من المواطنين بما في ذلك نساء بالقلق من سرعة وتيرة التغييرات الاجتماعية في المملكة، حيث قالت سارة وهي سعودية في أواخر الأربعينيات "نحن مجتمع مسلم وليس غريباً. اللهم احرم بناتنا من كل شر".

وأضافت "تخيلوا لو كبرت بناتكم ونهين ولم يعذن.. هل ستكونون سعداء؟".

وأوضحت بدور، مقيمة في الرياض طلبت عدم الإفصاح عن اسمها كاملاً، قائلة "سوف تمنعنا ثقافتنا وتنسختنا من السفر دون موافقة ولي الأمر حتى لو كان ذلك حقاً".

وصرحت الصحافية لولوة شلهوب من جدة قائلة "وأخيراً، بات تعريف البلوغ في السعودية محاييداً من الناحية الجندرية، فكل الرجال والنساء يعدون بالغين إذا وصلوا سن 21 عاماً".

ما انفكت قيادة الملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة تفاجئ المجتمع السعودي والمجتمع الدولي بقرارات إصلاحية جريئة تقطع مع الأعراف الاجتماعية المكبلة لحقوق النساء والمقيدة لحرياتهن، وبعد بدء الإصلاحات الكبرى التي جاء على رأسها السماح للنساء بقيادة السيارات، والتي لاقت إشادة داخلية ودولية كبرى، هاهي الملكة تصدر مرسوماً يسقط ولاية الرجل عن المرأة ويحرقها من قيود السفر وهي خطوة تضع حداً للموروث المجتمعي السائد المكبل للمرأة.

### الرياض - مثل القرار الجريء الذي

أصدرته الملكة العربية السعودية لصالح النساء والذي تمثل في إسقاط ولاية الرجل على المرأة، خطوة جديدة نحو منح الفتيات والسيدات المزيد من الحقوق التي طالبن بها على امتداد عقود طويلة، وعزز النهج الذي تسير فيه السعودية منذ تولي الملك سلمان بن عبدالعزيز الحكم مطلع العام 2015، وتولي نجله الأمير محمد بن سلمان منصب ولي العهد، فرص حصول السعوديات على المزيد من الحقوق، والمساواة مع الرجال في تحد للأعراف الاجتماعية السائدة في المملكة المحافظة.

وجاء القرار بمثابة رسالة موجهة إلى الغرب الذي طالما وجه اتهامات إلى المملكة بتقييد حرية النساء والفتيات السعوديات والتضييق عليهن حتى في أبسط حقوقهن، حيث طالما تعرضت الرياض لانتقادات دولية بسبب هذا النظام الذي يجعل كل امرأة في حاجة لموافقة أحد الأقارب الذكور، الأب أو الأخ أو الزوج أو الابن، على العديد من القرارات المهمة طوال حياتها. وواجهت السعودية طويلاً انتقادات دولية بشأن وضع المرأة التي تقول جماعات لحقوق الإنسان إنها تعامل في كثير من الأحيان كمواطنة من الدرجة الثانية بسبب قوانين تشترط عليها الحصول على موافقة ولي أمرها في القضايا المهمة بصرف النظر عن السن.

وأشارت صحيفة الغارديان البريطانية إلى أن هذه الإجراءات وما سبقها من سماح للمرأة بقيادة السيارة تتسلك جزءاً من وعد الأمير محمد بن سلمان بتحديث المملكة، حيث تدعو خطته "رؤية 2030" إلى زيادة مشاركة المرأة في العمل لتصل إلى نسبة 30 بالمائة، ومنع أي قوانين تمييزية ضدها.

وقررت السعودية إسقاط الولاية على المرأة في السفر ومنحتها قدراً أكبر من التمكن في ما يتعلق بشؤون الأسرة، مما يقلص صلاحيات ولاية الرجل في وقت تتابع فيه الأنظار سجل المملكة في مجال حقوق الإنسان.

وخفف ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، القيود الاجتماعية على النساء والفتيات وذلك في إطار حملة انتقاد المملكة.

ولقي القرار ردود فعل مرحبة في المملكة وخارجها، واعتبره البعض خطوة تاريخية على طريق تحقيق المساواة بين الجنسين في المملكة المحافظة.

وأكدت ناشطة سعودية أن إسقاط الولاية يمنح الفرصة لجيل سعودي جديد من النساء للانفتاح على العالم وتحقيق طموحاتهن سواء بالدراسة أو العمل، بعيداً عن قيود الأسرة والمجتمع. وأشاد مبعوثاً الرياض إلى الولايات المتحدة وبريطانيا بالمراسيم الملكية باعتبارها مؤشراً على إرادة المملكة للإصلاح في وقت تتابع فيه الأنظار سجل المملكة في مجال حقوق الإنسان.

وكتبت السفيرة السعودية لدى واشنطن الأميرة ريماء بنت بندر آل سعود على حسابها بتويتر "هذه التعديلات تكتب التاريخ، وتدعو للانخراط المتوازي بين المرأة والرجل في مجتمعنا. إنها مقارنة تاريخية لتحقيق المساواة بين الجنسين".

وقال الأمير خالد بن بندر في بيان أصدرته سفارة السعودية في لندن "قد يبدو ذلك خطوة صغيرة لكنها أيضاً تشكل تحولاً كبيراً للسعوديات".

وعلى خلاف التغطية الإعلامية الواسعة التي حظي بها قرار رفع الحظر المفروض على قيادة النساء للسيارات فإن المراسيم الجديدة لم تلبث في التلفزيون ولم تنشر في وكالة الأنباء الرسمية وإنما صدرت في الجريدة الرسمية.

وقالت هدى الحليسي وهي عضو في مجلس الشورى السعودي إن من المرجح أن تلاقى التعديلات مقاومة من البعض.

